فرص تطور البنى النضالية

في مواجهة مسار التهجير والتصفية

تقدير موقف

أيلول/ سبتمبر 2022

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

مقدمة

في المستوى المادي المباشر لصراع الفلسطينيين من أجل وجودهم وحقوقهم، تستمر عمليات تهجير الفلسطينيين وتصفية تجمعات اللاجئين الرئيسية في بلدان الطوق، فبعد مرحلة شهدت واحدة من أكبر عمليات التهجير لمجتمعات اللاجئين طالت الفلسطينيين في سوريا، يستمر ذات السياق في إنتاج عمليات التهجير في لبنان، وداخل فلسطين المحتلة تبدو مسارات العزل والتهجير والاستيلاء على الأرض مستمرة، ويترافق ذلك مع مسعى مستمر لشطب القضية والحضور الفلسطيني من المشهد السياسي وتجاوزها بترتيبات للمنطقة تتجاوز الوجود الفلسطيني وتستدخل المستعمر الصهيوني وسياساته ومعاييره الأمنية العدائية كفاعل مهيمن على دول المنطقة.

وهذا ما يمكن ربطه بسياق أشمل، فخلال الأعوام الأخيرة لم يدخل الفلسطينيون أي مواجهة مركزية مع الاحتلال في ميدان الصراع المباشر إلا وأظهروا فيها درجة كبيرة من الفاعلية النضالية والتماسك والتلاحم

الجماهيري، وفي كثير من الحالات أرغموا عدوهم على التراجع اللحظي عن مساعي التهجير أو التدمير. ومع ذلك وفي المنحى العام للصراع، لا زالت مسارات التهجير والعزل والقتل والتدمير، فاعلة وماضية، ومخططات تصفية الحقوق والوجود تحقق تقدماً يومياً على حساب الفلسطينيين، بل إن قدرة هذه المسارات على تهديد وجود الفلسطينيين على أرضهم ووجودهم كشعب ذي حقوق سياسية جماعية على خارطة المنطقة.

هذا التناقض بين القدرة التي تعكسها بعضُ نماذج وبؤر المواجهة الزمانية أو المكانية، وهذا الفشل في مواجهة العاجل والمُلّح، وأيضاً في بناء الخيار الاستراتيجي لا يمكن فهمه إلا في سياق قراءة أشمل للشروط المهيمنة على المشهد الفلسطيني ودورها في إنتاج البنى المختلفة والسياسة والمفاهيم والعلاقات بين المكونات الفلسطينية المختلفة، فعملية الهدر المستمر لما تتيحه إنجازات النضالات المختلفة لا يمكن فصلها عن غلبة العوامل الصانعة للتعطيل والاستنزاف والفشل.

في مواجهة تحديات خطيرة داهمة تُمزّق وتُصفي وجود الفلسطينيين في العديد من تجمعاتهم، كما في مواجهة ما هو استراتيجي، يسعى هذا التقدير لفهم العوامل التي تتيح مواصلة تفاقم التهديدات ومفاعيلها، والعوامل التي تصنع الهوة بين ما يظهره ميدان الفعل الجماهيري من قدرة في بعض نماذجه، وبين حالة الجمود والتراجع والفشل التي تنتجها السياسة الفلسطينية في مستويات عدة.

مسار التصفية: تفاقم، تمدد، تقدم

يعتبر الوجود الفلسطيني المباشر على أرض فلسطين، وتجمعات ومخيمات اللاجئين، هدفاً مباشر للمساعي المعادية للحقوق الفلسطينية والتي يقودها الكيان الصهيوني وتحظى بغطاء من حلفاء الغزاة الصهاينة من القوى الاستعمارية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، وتعاون من الدول والنظم الملتحقة بمسار التطبيع والتحالف مع الكيان الصهيوني.

وإلى جانب العمل الميداني المباشر لتصفية الديموغرافيا الفلسطينية بتقليص العدد البشري والتهام الأرض، تمضي مساعي إلى شطب الحقوق الجماعية وتغيير القاموس الدولي والمفاهيم الخاصة بالقضية الفلسطينية وإزاحتها نحو مزيد من الصهينة، وإنهاء أي تمثيل سياسي جدي للفلسطينيين إلا في إطار التعاون مع هذا المسار، أي الإبقاء على تمثيل يستخدمه المستعمر كأداة لتطويع الفلسطينيين وتقليص حيّز مقاومتهم لمخططاته، ويساعد في تطويع الموقف الدولي ومواقف الشعوب المؤيدة للحقوق الفلسطينية وتقويض دعمها للنضال الفلسطيني:

التهجير الثاني وتصفية ملف اللاجئين:

تستمر المنظومة الصهيونية وحلفاؤها في الضغط لتصفية ملف اللاجئين الفلسطينيين وإنهاء مظاهر الاعتراف بوجودهم، وقطع كل مورد إمداد لبقائهم كمجتمعات حية مرتبطة بقضيتها ووطنها الأم، فالمؤسسة الدولية المسؤولة عن وضع اللاجئين "الأونروا" تخضع لضغوط المنظومة الصهيونية المعادية وتمضي في تقليص الخدمات وإخضاعها لمعايير مجحفة تجاه الحقوق الفلسطينية، فيما تطبق السياسات العدائية للدول

المضيفة على خناق اللاجئين و تدفعهم للهجرة أو قبول الموت البطيء عبر الحرمان و التآكل المتسارع للظروف المعيشية والبنى الخدمية شبه المعدومة أساساً، وبعد أن مزقت الحرب وأدوات التدمير والقتل العسكري مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، وأحالته للجوء والتشتت، وأخرجته من أي دائرة للفعل السياسي أو المجتمعي الفلسطيني.

ذات الدائرة باتت تضيق حلقاتها على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مستخدمة أدوات أخرى، لا تقتصر على سياسات البنى الحكومية أو المؤسسات الدولية، ولكن أيضاً عبر معاداة بعض المجتمع المحلي لهم بالتعاون مع قوى محلية فاشية معادية تاريخياً لكل ما هو فلسطيني، ما خلق ظرفاً طارداً يتلاقي معه تشغيل نشط لشبكات تهجير هائلة في معدلات تهجيرها للفلسطينيين من لبنان، بما لا يدع مجالاً لكثير من الشكوك حول وجود موافقة ضمنية على ما تقوم به هذه المنظومة، خصوصاً في ظل توفر شبكات أخرى تمارس أدوار التنظير السياسي للتهجير.

الارض المحتلة العزل وإنهاء الوجود المادي:

في الأرض المحتلة تستمر عمليات التهجير والاستيلاء على الأرض والاستيطان، دافعة بمزيد من الفلسطينيين لمعازل مغلقة على أضيق بقعة من الأرض الفلسطينية، وفي ساحة الضفة المحتلة لا يزال الهدفُ الواضحُ لمسار العمليات الاحتلالية هو حصر وجود الفلسطينيين في مراكز المدن والاستيلاء على بقية الضفة الغربية المحتلة، أي تحويل الوجود الفلسطيني لجزر معزولة وسط بيئة استيطانية تشمل الضفة المحتلة وتتصل بمراكز الاستيطان في الأرض المحتلة عام 1948.

إلى جانب ذلك، هناك مسعى استراتيجي لحسم هوية القدس وصهينتها وإنهاء ملامح ارتباطها بالفلسطينيين ووجودهم وحقوقهم.

وعلى نحو متصل تلتهم المنظومة الاستعمارية الاستيطانية مزيداً من أراضي الفلسطينيين في الداخل المحتل عام 1948، سواء في الحيز المحلي وتلك المساحات المحيطة بالمدن والقرى الفلسطينية، بما يمنع توسعها الطبيعي أو استثمار أهلها في هذه المساحات في أنشطتهم المعيشية والاقتصادية، وخصوصاً حسم ملف النقب لمصلحة جعله أرضاً خالية من

الفلسطينيين ومركزاً جديداً أو إضافياً للكيان الصهيوني يستوعب مشاريع "المستقبل الصهيوني".

إنهاء التمثيل وتصفية الحقوق:

تجاوزت القوى الاستعمارية حدود دعم وتسليح الكيان الصهيوني وتغطية جرائمه، وباتت تنخرط على نحو مباشر في مساع لتصفية الحقوق الفلسطينية وفي مقدمتها قضية ووجود اللاجئين الفلسطينيين، فمن جانب سعت بشكل واضح لإنهاء وجود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" وتقليص عدد اللاجئين الفلسطينيين المعترف بهم، وما تزال القوى الاستعمارية الحليفة للاحتلال تشجع الإجراءات الطاردة للاجئين الفلسطينيين والدافعة نحو تهجيرهم.

وفيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة فقد سلمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال العقدين الأخيرين بالرؤية الصهيونية التي ترمي للاستيلاء على كامل الأرض الفلسطينية، ولم يعد شعار دعم "حل الدولتين" أو سحب الدعم عن هذا الحل إلا أداة مشاغلة سياسية، حيث تدعم الولايات المتحدة وعدد من شركائها برنامجاً لفرض تفاهمات اقتصادية

وأمنية بين ممثلين محليين للفلسطينيين، تؤبد عزل الفلسطينيين وترهن التحسين الجزئي لشروط العزل بإجراءات يتخذها الطرف الفلسطيني للإسهام في تصفية وتقويض حقوق شعبه، وتسهيل عمليات الاقتلاع والتهجير وتغطيتها، بل حتى إن مسار التفاوض بكل ما حمله من سوء للفلسطينيين لم يعد مطروحاً وتكتفي الإدارة الأمريكية بوضع خطط مشتركة مع الغزاة الصهاينة تتولى فيها إلزام حلفائها العرب بما تتضمنه هذه الخطط من تعميم لمعايير ومنطلقات الأمن الصهيوني "أمن إسرائيل" بما يتجاوز الحقوق والوجود والتمثيل الفلسطيني.

هذا الشطب امتد ليطال حتى ذلك التمثيل الذي أتاحته اتفاقية أوسلو والمشروط بموائمة المعايير الأمنية للكيان الصهيوني، في اتجاهٍ بوصلتُه ضمُّ الأرض وإلغاءُ التمثيل السياسي وتحديدُ حضور الفلسطينيين بجهات تتولى دور إدارة المعازل وإخضاع سكانها لمعايير ما يُسمى "أمن إسرائيل".

التناقض الفلسطيني: عوامل الهيمنة وبنى النضال

إن السياق الممتد لخضوع السياسة الفلسطينية لمعايير الأطراف الدولية المهيمنة والقوى المعادية للحقوق الفلسطينية، كرس ارتباط السياسة الفلسطينية في مستوياتها العليا بأجندة وتصورات الأطراف المهيمنة، وهذا طال أيضا مفهومَ ممارسة السياسة وتعريفَ حقلها وأجنداتها، فانشغلت بتتبع أوهام الدولة، وشكل الحل النهائي، وشكل النظام السياسي، و انخرطت في جدل مستمر حول المصالحة والانقسام والحكم، في ظل وضعٍ فكَّك فيه الاحتلال كل معنى للحكم.

والآن، يعجزُ المستوى السياسي الفلسطيني عن إبصار واقع الصدام على الأرض بين الكتل الجماهيرية الفلسطينية والمنظومة الصهيونية، ويواصلُ رهانَه على العامل الدولي، بل ويسعى لمطابقة الواقع الفلسطيني مع متطلبات هذا العامل، مستخدماً كثيراً من القهر لتحقيق هذا المتطلب.

في ظل هذا الواقع تحرك الفلسطينيون لمواجهة الاحتلال مستندين على قاعدة من البنى التنظيمية الفصائلية التقليدية حيثما وجدت زماناً ومكاناً، وعلى بِنَى شعبية مفتوحة وحراكات محلية ونضالات قطاعية على شاكلة شبكات المقاطعة أو مناصرة الأسرى أو الملاحقة القانونية لجرائم

الصهاينة، ورغم نجاح الفصائل في تثبيت قدرة على المواجهة المسلحة مع الآلة العسكرية للاحتلال، فإن حدود هذه القدرة تبدو واضحة للعيان، لجهة كونها في مكوناتها وأدواتها دفاعية ومحدودة جغرافياً، وايضا انها وصلت لواحدة من أقصى عتبات تعاظمها، بمعنى أن آفاق تطورها للعب أدوار أكبر تبدو مرهونة بعوامل معقدة تتعلق بحسابات المستقبل وتقع خارج نطاق السيطرة المنطقية المدعومة بالتخطيط.

وبينما تفاعلت الفصائل جزئياً مع النضالات المحلية و الحراكات ميدانياً وإعلامياً، فإنها غالباً ما مارست السياسةَ باعتبارها علاقةً بالخارج وبشكل السلطة والمستوى السياسي الأعلى فلسطينياً، أي كسياق منفصل عن وقائع الصراع والاشتباك الميداني.

بهذا الأفق واصلت الفصائل الرهان على فعلها العسكري كرادع للاحتلال ووصفته باعتباره هو فقط المقاومة، ساعية لمده إلى كامل مساحة الأرض الفلسطينية، مستندةً الى بناها التنظيمية بشكل أساسي، مصطدمةً بوقائع تخلق انقطاعاً في الجغرافيا الفلسطينية وفي امتداد البنية الفصائلية فيها، وضعف في الربط بين ما هو عسكري وما هو جماهيري، وأيضاً بمبالغات

خطابية حول قدرة الفعل العسكري الفلسطيني والتي تخلط بين مفاهيم التعبئة والدعاية والتقدير الموضوعي حول القدرة والذي يجب أن يكون دائماً موضع نقاش عام وليس فقط حبيساً لغرف التخطيط، فالجماهير والبنى النضالية القاعدية كثيراً ما كونت سلوكها ورسمت خطوطها متأثرة بتصوراتها حول قدرة هذه المقاومة.

في ساحة غزة نجحت الفصائل في إيجاد نوع من الردع الدفاعي ضد الاحتلال يستند لمعادلة تكبيد الاحتلال مقداراً من الخسائر في حالة دخوله في مواجهة عسكرية مفتوحة مع غزة، وقد حاولت الفصائل مدَّ هذه المعادلة لأقصى اتساع ممكن بحيث تصبح عنصراً رادعاً لجرائم الاحتلال تجاه الفلسطينيين، وخصوصاَ تجاه جرائم الاحتلال في القدس، وهي معادلة وإن كانت قد حققت نجاحات معنوية ورمزية مهمة إلا أن الرهان على تحولها لمانع ورادع دائم للمحتل في القدس أو في كل فلسطين تظهر الوقائع دونه عقبات كبيرة.

وفي ساحة الضفة المحتلة تولدت بؤر نضالية، مجافية للبيئة الأمنية السائدة، ذات طبيعة عسكرية تتخذ فيها حالة المقاومة شكل المظاهر

المسلحة التي تلعب دوراً على المستوى المعنوي والرمزي، وإن كان تركزها الجغرافي الضيق قد أحالها لموضع استهداف واستنزاف من الاحتلال لحواضنها وعناصرها، بسياسة الاغتيالات والاقتحامات الجزئية التي تظهر سعي الاحتلال لمواصلة سياسات الضبط والقمع والقضم دون تفجير مواجهة شاملة مع الجماهير الفلسطينية.

إن واقع تمركز الثقل الفصائلي في غزة وفي بعض من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في دول الطوق، والعجز المقيم عن كسر الهيمنة الاحتلالية أمنياً في بيئة الضفة المحتلة والأراضي المحتلة عام 1948، يخلق نوعاً من الفجوة بين الشعارات والآمال من جانب، والممارسات على أرض الواقع من جانب آخر، فالواقع أن حالة المواجهة خارج قطاع غزة تنهض بها البنى المحلية والحراكات الشعبية، كما أن قدرة المراكز الفصائلية على التحول لمركز ناظم لفعل هذه الحراكات تبدو محدودة، ناهيك عن التحول لقلب نابض لنضالات فلسطينية متعددة القطاعات والأشكال، ومركز لشبكة نضال وطني ممتد على كامل الأرض الفلسطينية.

وبينما تظهر الحراكات والنضالات المحلية والقطاعية صفات متمايزة عن بعضها البعض، فإن هذا التمايز يتحول لتقطع وعامل سلبي في ظل العجز عن الوصل بين هذه الحراكات، بل وتحولها تدريجياً لمزيد من التمحور حول ردود الفعل المحلية والموسمية التي ينجح الاحتلال في قمعها موضعياً، أو إفراد برامج خاصة لمواجهتها وتفكيكها.

هذا الوضع أبقى الفلسطينيين مع مجموعة من المهمات العالقة والمؤجلة والمتراكمة طيلة العقدين السابقين:

١- مغادرة المشروع الوطني ببناه و صيغته القديمة "الكتلة الوطنية القديمة"، لموقعها في الصراع وتحولها لبنى تدير علاقة مع الاحتلال والعجز عن إنتاج بديل شامل قادر على حمل مهمة تنظيم النضال الوطني.

٢- عدم إيجاد بدائل لإيقاف النزيف اليومي للفلسطينيين على مستوى الأرض والديموغرافيا، وتحويل النضالات المحلية والقطاعية والفصائلية لأداة لتحقيق هذا الهدف والذهاب فلسطينياً باتجاه إلحاق الهزيمة الاستراتيجية بالاحتلال.

٣- ضعف وبطء في قدرة النموذج النضالي الفصائلي على التطور ليتجاوز الحالة التنظيمية التقليدية نحو بناء شبكات نضال تُحشِّدُ و تُؤطِرُ أوسعَ شريحة ممكنة من الفلسطينيين بما يعيد للعمل الوطني الفلسطيني مساحته وقدرته الجماهيرية والتناسق بين هذه القدرة وبين ما هو فصائلي.

٤- العجز الكبير عن تلبية الاحتياجات الإنسانية لمجتمعات الفلسطينيين في ظل معركة التحرر الوطني والصدام المستمر مع الاحتلال وحلفائه، وفصل هذه المهمة عن مهمات النضال الوطني، بل التعامل معها كهامش يمكن استثناؤه او تأجيله، وما يترتب على هذه السياسات من مفاقمة للضغوط المعيشية الواقع على القواعد الجماهيرية وإهمال لأولويات تثبيت صمود الفلسطينيين وامكانيات عيشهم.

٥- مكانة السؤال الديمقراطي بمعناه الاجتماعي العميق في السياق الفلسطيني، حيث تحرم البنية السياسية القائمة معظم الفلسطينيين من التمثيل السياسي، كما تعزلهم عن التأثير في قراراتها، ويتم تغييب وإضعاف قيم الديمقراطية والمساواة والمشاركة، وتتحمل البنى التحتية للنضال الوطني وحواضنها الأعباء الأثقل في هذا الصراع، وتحظى بدرجة المشاركة

والتأثير الأقل، وتمضي السياسات في مستويات عدة نحو تركيز القرار والسلطة والثروة في تحالف للنخب السياسية والاقتصادية عابرٍ لحدود المعازل الفلسطينية ولكنه مقيد على الدوام بحدود هذه النخبة.

٦- انقطاع السياسة عن النضال وقواعده الشعبية، حول وجهة شرائح مرتبطة تاريخياً بخدمة النضال الوطني الفلسطيني إلى مهمات مُتخَيَّلَة ترتبط بطبيعة المشهد السياسي فلسطينياً وإقليمياً، فتحولت شرائح مهنية مثل الصحفيين والكتاب والحقوقيين والنقابيين، لملاحق دعائية لأفرع المنظومة القائمة وتياراتها وملحقات بالبنية السياسية العليا، أو أدوات خاضعة لشروط التمويل، وهو ما تعكسه مقارباتها ومساهماتها في حيز النقاش العام والجدل الوطني، فهذه المساهمات باتت تنحو بشكل متزايد نحو الاستجابة والخضوع لأسئلة البنية السياسية وبشروطها ومحدداتها، وسياسات الإقليم و تجاذباته، بدلاً من التعبير عن النضال الوطني داخل المجتمعات الفلسطينية والمساهمة ضمنه ومجادلته.

هذه المعضلات المقيمة تشكل عائقاً رئيسياً أمام استعادة الفلسطينيين لشبكة نضالهم الوطني والمجتمعي وقدرتهم على التضامن والتكافل

والضغط والتأثير وصناعة السياسات واختيار واجتراح البدائل النضالية، وتستبقي البنى السياسية العليا رغم مغادرتها لمربع النضال وانقطاع صلاتها بأدوات الفلسطينيين في صراعهم مع المنظومة الصهيونية، وتحرم البنى الفصائلية من فضاء التطور الضروري لأدواتها في مقاربة السياسة والحشد والتنظيم وبناء البرامج وممارسة النضال، وتعزل البنى النضالية القاعدية والمحلية من مجالات التأثير وتحجر عليها بصيغ وتعبيرات تفسرها ضمن سياقات تقنية و تستنسخ الخطاب الاحتلالي حولها، فالحراكات والهبات الجماهيرية باتت تنسب لمواقع التواصل الاجتماعي لا لتلك البنى الحقيقية التي تنهض بها، والسياسات الاقتصادية التقويضية لصمود الجماهير هي "إدارة وحكم رشيد أو غير رشيد"، والنزيف المميت للكتل الديموغرافية الكبرى على مستوى اللجوء هو محض موضع بحثي لا موضع لمواقف وبرامج نضالية و سياسية.

نحو مغادرة "تقدير الموقف " الى "الموقف"

إن الدور الافتراضي لموقع إعلامي مرتبط بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم، ضمن السياق الفلسطيني الحالي والمهيمن، هو التغطية الإعلامية وسرد المعلومات وربما تفسيرها وبناء تقديرات للموقف حولها، ولكن الجدوى الحقيقية لهذه الأدوار، ولمن يقوم بها، أي البشر الفلسطينيون الذين تتشكل منهم أسرة "بوابة اللاجئين" أو غيره من المواقع، هو بالاتصال جدياً بواقع مجموع اللاجئين الفلسطينيين بصفتهم الكتلة الفلسطينية الأكبر والتعبير الأبرز عن واقع المشروع الصهيوني على شعب فلسطين، وتحمل واجبات تتعلق بفهم هذا النضال والتعبير عنه والإسهام في جدليات بناء و مراكمة قدرته، فإذا كان النضال لأجل حفظ وجود الفلسطينيين وحقوقهم عملية جماعية فإن تناول هذا النضال ومجادلة تناقضاته هو جزء من هذه العملية يرمي لتحسين فرصها في الوصول لأهدافها، لحفظ البقاء والحقوق وبناء البدائل والأدوات.

وفي مساحة انشغالنا في "بوابة اللاجئين الفلسطينيين" ومن واقع المعايشة والانخراط اليومي بالتغطية والكتابة والجدل والعيش ضمن مجتمعات اللجوء الفلسطيني بتوزيعها وشتاتها الجغرافي، يمكن الإشارة للمخاطر التالية كمخاطر داهمة:

١ – عمليات التهجير الممنهجة للاجئين الفلسطينيين في لبنان والتي تستنزف هذا الوجود البشري وتحيل الوجود المجتمعي الحي والمناضل إلى خزان بشري مُنتَهك تستنزفه أدوات التضييق والحصار والاختراق وشطب الحقوق، وهي عملية ممنهجة تأتي كأداة لحصد نتائج سياق طويل من الاستهداف لهذا الوجود، وذات مغزى وهدف سياسي واضح وهو إنهاء ملف اللاجئين الفلسطينيين بتثبيت واقع مناقض لوجودهم وحقوقهم، واقع اللجوء الثاني والشتات البعيد الذي يفصل اللاجئ الفلسطيني عن حقه وقضيته ووطنه.

٢– استمرار الانعزال السياسي والتنظيمي والمجتمعي الفلسطيني عن اللاجئين الفلسطينيين السوريين داخل سوريا أو في شتاتهم الجديد، والذي يخلق نوعاً من القطع بين هؤلاء وبين شبكات النضال الفلسطيني ويهمش دورهم ويهدر حقوقهم ويسهم في مفاقمة معاناتهم.

٣- الحصار المستمر على قطاع غزة وما يترتب عليه من أعباء متفاقمة على أهالي القطاع، في ضوء إدارة للقطاع تصر على إغفال ضرورة إجراء معالجات جذرية لتوزيع أعباء الحصار والحرب، وبناء سياسات وممارسات اقتصادية لتلبية احتياجات الغالبية المفقرة من سكان القطاع.

٤- الاستنزاف للبيئات التي تحتضن المقاومة الناشئة في الضفة المحتلة، بواسطة تركيز القمع الصهيوني عليها، وغياب الدعم الفلسطيني الجدي لها.

٥- تحول دور الخارج الفلسطيني وشبكات التضامن، من مصدر للإمداد والدعم الجدي الملموس، إلى مختبر وممر لتصدير الأفكار والطروحات السياسية النخبوية ومحاولات تعميمها على بيئة النضال الوطني الفلسطيني وقواعده، بما يعنيه ذلك من خسائر على مستوى دعم مركز الصراع، أو مستويات الانشغال والبرامج لفلسطينيي الخارج.

في الاستجابة لهذه المخاطر المحدقة، لا يمكن طرح وصفة أو سلسلة من التوصيات لتضاف إلى جانب سلاسل أخرى طرحت عبر هذه الصفحات أو غيرها، ولكن بالأساس نعتقد بضرورة:

- طرح اتجاه لتفعيل ما هو متاح من أدوات بين أيدي الفلسطينيين، فمعنى كون هذه التهديدات والأخطار قائمة وفاعلة ومحدقة وعاجلة، يعني أيضاً أن هذه المساحة ليست موضعاً لاستحداث أو اختراع ولكن لإحياء وتفعيل وتنسيق واستعادة للأولويات، وأيضاً ليست مساحة للخيال بأن تقفز بعض البنى بشكل إعجازي من الأدوار التي تأسرها لأدوار جديدة دون دفع وضغط، وهو ما يضع المسؤولية بشكل أساسي على عاتق الملتزمين الآن بهذه الأولويات وليس من هو مفترض أن يكون ملتزماً أو ما نأمل بأن يلتزم في الغد.

- إن مواجهة التهجير ومحاولات تصفية وجود وحقوق اللاجئين تتمركز بمستواها السياسي باستعادة العمل لأجل العودة، فالعودة هي

نقيض التهجير، فيما البقاء والصمود هو "حالة وسط" تُنشَّطُ فيها نضالات العودة أو تخمد لتترك المساحة لمحاولات التهجير.

ويثار السؤال هنا حول الأطراف والبنى القادرة على طرح مهمات برنامج لأجل استعادة شعار ونضال العودة، والإجابة أكثر تعقيداً من سرد بأسماء وقطاعات، ولكنها تنتمي لتلك القوى والبنى الفصائلية و الأطراف والمؤسسات والأفراد الفاعلين المؤمنين بالحق في العودة كمخرج من التهجير المستمر، و بجدوى النضال كأداة للفعل السياسي و لتعديل التوازن المختل في العلاقة بين مجتمع اللاجئين الفلسطيني المعذب والمنتهك وبين "العالم".

- الرهان على نهوض البنى السياسية العليا من تلقاء ذاتها بمهات وأدوار في مواجهة هذه التحديات هو محض وهم كما تؤكد التجارب السابقة، لذا فإن مسارعة المعنيين الحقيقيين للشروع بالفعل الإنقاذي، وأيضاً الضغط وتحميل المسؤوليات هو مهمة وواجب الوقت الحاضر، وحين نذكر الوقت الحاضر فنحن نتحدث عن الأيام والأسابيع المقبلة وليس الشهور أو السنوات.

- إن قدرة المجتمع الفلسطيني بأدواته ومؤسساته في الداخل والخارج على مد شرايين الحياة والتضامن والتكافل للمجتمعات المُحاصَرة والمهددَة والأكثر تهميشاً وتجويعاً، ليس بديلاًعن تحميل المؤسسات الدولية لمسؤولياتها وفي مقدمتها "أونروا"، ولكن أداة لموازنة وردع حالة الابتزاز المُمَارس من قبل أطراف الحصار، وتعبيراً عن المعنى السياسي الجمعي الوطني للصمود، فالنجاة الفردية التي قد توفرها المساعدات الدولية ليست هي المغزى ولكن الصمود الجمعي بمعناه السياسي والوطني والحقوقي الإنساني هو المُراد.
- الرهان على قدرة شعبنا في المقاومة والمواجهة يتطلب أيضاً إدراكاً عميقاً لمفهوم العدالة تجاه هذا النضال حتى في تصورنا لقدرته ومجاله وفرصه، وهذه المقاربة بمعناها الشامل ضرورية في النظر والتعامل وصياغة الخطاب تجاه تجمعات المقاومة المُحاصَرة والمستهدفة بالجرائم الصهيونية والاغتيالات والعزل والاستهداف متعدد الوجوه، وهنا يجب النهوض بواجب في نقد المبالغات

والخطابة المنفصلة عن تقدير الواقع والمتخلية عن المسؤوليات، فما بناه وأنتجه شعبنا من نقاط للصمود والاشتباك والمواجهة في الضفة المحتلة والقدس والنقب، هي بنى شعبية في صميمها حتى وإن تسلّحَ بعضُها، ومُعرَّضةٌ لاستهداف مُركَّز من ترسانة أمنية وعسكرية معادية وظروف فلسطينية مجافية، والواجب تجاهها بالتأكيد ليس الخطابة ولكن الدعم والإمداد وتوفير متطلبات الصمود، والإسهام في طرح مهمات معقولة لهذه الحالات بحسب قدرتها، وتحصينها من ثغرات الاستنزاف لا الإغراق في تمجيد وتضخيم مخل، وهذا أيضاً ينسحب على حالة المقاومة في قطاع غزة المحاصر، فلا موضع لموقف وسلوك المُشجِّع الذي يطلب المزيد من فريقه، ولكن لحمل المسؤوليات والنضال لأجل كسر الحصار وتوفير متطلبات الصمود ومواجهة السلبيات وسد الثغرات.

- تحصيلاً لما سبق، بالمعنى التنفيذي المباشر، إن المطلوب منا جميعاً نحن المعنيون بنضال هذا الشعب وصموده ومنع تهجيره، هو العمل لأجل العلاج والخبز وتوفير الرسوم الجامعية والمدرسية،

والكهرباء والمياه، ووقف شبكات التهجير وفضحها، والتصدي الشجاع للسلبيات، والتواصل والتنسيق وتجاوز الاصطفافات غير المجدية وغير المتصلة بالنضال ومهماته الملحة.

في سؤال البديل

لا يفتقد المجموع الفلسطيني لأدوات المواجهة، وقد استطاع الشعب الفلسطيني عبر تاريخ الصراع إعادة تفعيل وإنتاج أدواته وتعزيزها وتطويرها تبعاً لمتطلبات المراحل المختلفة وتحدياتها، ولكن في هذه المرحلة وفي الإجابة على الأسئلة والتحديات الاستراتيجية، لابد من إدراك محدودية قدرة الفكر والكتابة والتنظير والإعلام والخطابة، أو بلغة أخرى إدراك غلبة أهمية الواقع على أهمية الصورة، فحقيقة النضال وواقعه وشبكته وأدواته التنظيمية أهم من صورته وإن كانت ليست نقيضاً لها إلا حينما تستخدم الصورة أو المساحة المتخيلة كأداة لتغيير الأولويات وخلق الأوهام وإزاحة مهمات النضال عن الطاولة.

إن تعدد تمظهرات الصراع بين الشعب الفلسطيني في منافيه وعلى أرضه المحتلة من جانب، والمشروع الصهيوني وحلفائه من جانب آخر لا ينفي حقيقة وجود بُعد استراتيجي أساسي لهذا الصراع، يتمحور حول إبطال مفاعيل الغزو الاستعماري الصهيوني، أي تعطيل مسار التهجير وعكس اتجاهه بعودة الفلسطينيين لأرضهم، وتقرير مصيرهم على هذه الأرض، وإذ يمتلك الفلسطينيون اليوم كما في معظم مراحل تاريخهم أدوات للمواجهة، فإن ما يفتقدونه حقاً هو الصلة بين هذه الأدوات والأجسام النضالية، ليس بمعنى التشبيك فحسب بل بمعنى انتظامها في مشروع لهزيمة الغزو الاستعماري والكيان الصهيوني، بما يعنيه ذلك المشروع من استكمال لمتطلبات العمل النضالي الفلسطيني، أي توفير عمل سياسي يعبر جدياً عن أهداف ومصالح الفلسطينيين في هذه المعركة، وموارد لخوض هذه المعركة.

١- البقاء والحفاظ على الوجود ضد مسار التهجير وهو ما يعني تحويل كل خطوة تهجير وكل أداة حصار وعزل إلى أداة لاستنزاف المنظومة

الصهيونية بالاشتباك المباشر، وهو ما يتطلب برنامجاً نضالياً أكثر من برنامج سياسي أو رؤية لإنهاء الصراع، ففي هذه المساحة والمَهمَّة يحدث الصراع وليس البحث عن نهاية له.

٢-حشد الموارد والطاقات والدعم المادي والسياسي للفلسطينيين في اشتباكهم مع الاحتلال وهو ما يتطلب استعادة الفلسطينيين لسيادتهم على السياسة الفلسطينية أي انتزاع تمثيلهم الوطني، وأن يتموضع القرار السياسي في تلك البنى النضالية وليس في مساحة مناقضة لها.

٣- النضال لأجل العودة ليس حلماً قاتل لأجله الفلسطينيون فحسب، بل أداة نضالية مهمة في هذه المرحلة من تاريخ الصراع، تُمكّنُ الفلسطينيين من حشد طاقاتهم، واستنزاف عدوهم، وبناء مسار استعادة هويتهم وتمثيلهم السياسي وربط نضالاتهم المحلية الدفاعية في معظمها بمسار لإنهاء الصراع بمعنى حسمه لمصلحة وجودهم الإنساني على حساب الإلغاء.

٤- تعميق مفهوم العدالة كأرضية للنضال الفلسطيني، فهذا نضال يهدف لتحقيق العدالة بمعناها التاريخي الماضوي وأيضاً بمعناها المستقبلي أي إيجاد منظومة عادلة قادرة على الحلول مكان المشروع الصهيوني، وتلك المنظومة يجب أن تكون عادلةً أولاً داخلياً أي في تعاملها مع مكوناتها على مستوى توزيع الموارد والأعباء والأثمان وهذا حقل لنضال داخلي كما هو نضال في مواجهة المشروع الصهيوني، أي العمل لبناء المشروع الفلسطيني العادل المؤمن بقيم المساواة والإخاء وبالقدرة والواجب في مواجهة الفاشية الصهيونية ومشروعها التوحشي.

٥- إن جميع ما سبق يتصل بقدرة البنى النضالية الفاعلة حالياً في مواجهة العدوان الصهيوني، وليس بقدرة البنى القديمة على صيانة وترميم ذاتها واستعادة هويتها، بمعنى أن نهوض شبكة النضال الوطني الفلسطيني وبنيته بمهماتها النضالية وببنيتها هو الكفيل بتصويب السياسة الفلسطينية

وليس الانشغال بإصلاح بنية المنظومة الوظيفية الخاضعة للشرط الاحتلالي والخارجي.